

ما ينشر في هذه الصفحة لا يعبر بالضرورة عن رأي الصحيفة

# المناوره الرمزية الاستثنائية في لبنان وسياق تسخين الجبهات

محمد جرادات

إضافي في وحدة الساحات، أو بما يتداخل بينهما محلياً وإقليمياً، بما يسخن الميدان؟ سياق الأحداث في مواجهة الاعتداءات الإسرائيلية المتجددة على الأقصى وغزة وشمال



سلاحنا إلى إسرائيل، وعندما تمتد مؤامراتكم إلى اليد التي تؤلمنا أي ناسنا، فسنمد يدنا إلى اليد التي تؤلمكم وهي إسرائيل.

معادلة حزب الله في حماية لبنان من

تجاوزت مناورة حزب الله سقف معركة الودع الصادق عام ٢٠١٦، بما ظهر فيها من محاكاة عملية لصدّ غزو، وأسر جنود إسرائيليين، لما هو محاكاة لتوغّل بريّ في الجليل الفلسطيني المحتل. اعتبرت المقاومة اللبنانية مناورتها العسكرية قبل يومين خطوة رمزية، فيما نظر لها الإسرائيلي باعتبارها الاستثنائي، وما بين الرمزية والاستثنائية مسافة أخذة بالتقلص، منذ اجتاز حزب الله ومعهم المحور محنة سوريا، ليعاد تنظيم أوراق الميدان جنوباً، وقد جاء التسخين الصاروخي المفاجئ في شهر رمضان رداً على قمع المعتكفين في المسجد الأقصى، وما شكّله من تكاملية أوليّة للساحات، تعبيراً لا يخفى عن مدى هذا التقلص بين رمزية المناورات على وضوح إيقاعها، وبين استثنائية الحدث بما يمثّله في كل جوانبه الفنية والتكتيكية.

تجاوزت مناورة حزب الله سقف معركة الودع الصادق عام ٢٠١٦، بما ظهر فيها من محاكاة عملية لصدّ غزو، وأسر جنود إسرائيليين، لما هو محاكاة لتوغّل بريّ في الجليل الفلسطيني المحتل، وهو تجاوز تدريجي عملي يأتي بعد معركة ثأر الأحرار، والفشل الإسرائيلي في الانتصار على الجهاد الإسلامي في غزة.

كما جاء بعد القصف الصاروخي الذي انطلق من لبنان لأول مرة بهذا الكمّ منذ زمن بعيد، خاصة أنه جاء في سياق حدث فلسطيني، فهل يمكن النظر لهذه المناورة في السياق الدفاعي اللبناني، أم هو سياق فلسطيني بما يمثّله الوجود الفلسطيني من همّ عربي وإسلامي؟

كان السيد حسن نصر الله من الواضح بما لا يخفى، قبل ٢ شهور، وهو يحذر الأميركي وجماعته في لبنان، ومن خلفهم الإسرائيلي، في حال التمادي في دفع لبنان نحو الفوضى والانتهيار، فإن عليهم أن ينتظروا الفوضى في كل المنطقتين وفي مقدّمها «إسرائيل».

وأضاف نصر الله، فنحن جاهزون لمدد أيدي

الفوضى الأميركية، أم في سياق وضع مدمك

المعرفة قوة لنهضة لبنان...

د. عليا علي ملحم

المعرفة قوة حقيقية تربط بنهضة المجتمع لجهة التعمّق بدراسته وتحديد مشكلاته ومن ثمّ تحديد أولوياته التنموية عبر استراتيجية واضحة للنهوض الاجتماعي والاقتصادي.

لذلك تعدد المعرفة مجالاً خصباً للدراسة والبحث الاجتماعي، حيث جاء تعريف سوسولوجيا المعرفة بأنها ذلك الفرع من علم الاجتماع الذي يدرس العلاقة بين المعرفة والإطار الاجتماعي، أي أنّ المجتمع هو مصدر المعرفة ومبحث الحقيقة.

أما في لبنان الذي وصل الى حافة الانهيار التام، على الدولة أن تعيد النظر بأهمية الإنتاج المعرفي، وأن تدرك أنّ المعرفة هي العامل الأكثر أهمية لبناء القدرات والانتقال من التخلف إلى التطور، والا ستجد نفسها على هامش التحولات التي تحصل في العالم العربي، بل وستكون المتضرر الأكبر منها.

لذا لا بدّ من أن تبتنى الدولة اللبنانية الساعية للتطور والخروج من الأزمات التي تتخبط فيها سياسات لجعل العلم والمعرفة ضمن الخيارات المتقدّمة لديها، وبالتالي عليها أن تنطلق من رؤية معرفية تنموية تنحو منحى شمولياً؛ حيث تنزع نحو بناء مجتمع تصبح فيه المعرفة محصّلة للجمع بين تقنيات المعلومات، والخبرة والقدرة على الحكم من أجل ترشيد الموارد، واستخدام الوسائل المتاحة في اتجاه بلوغ النهضة وتملك مكاسب التنمية الإنسانية.

إذ يتسع مفهوم المعرفة المعتمد هنا ليشتمل على مجمل المخزون المعرفي والثقافي، من منظور كون المعرفة ناطماً رئيسياً لمجمل النشاطات الإنسانية التنموية. إنها ترمي إلى توسيع خيارات وفرص تقدّم المواطن اللبناني وتحقيق حريته وعيشه الكريم، وبذلك تصبح المعرفة اكتساباً وإنتاجاً وتوطيئاً وتوظيفاً. أداة وعناية للمجتمع ككل، تصل إلى جميع الشرائح على قدر المساواة، وبالنسبة لجميع المجالات المعرفية، بما فيها العلمية والفنية والثقافية والتراثية والخبرات المجتمعية المترامكة.

وفي سياق الحديث عن المعرفة أيضاً، ينسب للفيلسوف الإنكليزي فرانسيس بيكون قوله أن المعرفة بحدّ ذاتها قوة، في تعبير مجازي عن تأثير العلم والمعرفة في شتى مجالات الحياة، وتطوّر هذا القول أو المفهوم ليختزل إلى أنّ المعرفة قوة، وتمّ تداوله كحكمة عند الكتاب والسياسيين والعلماء وغيرهم، وبالنظر إلى ما فعلته الأزمة المالية والاقتصادية باللبنانيين، إلا أنهم وقفوا عاجزين عن المواجهة أو إيجاد الحلول، وهنا يتضح لنا مدى عمق مقولة المعرفة هي القوة، فكّل ما يلزم للبنانيين ان يفعّلوه لمواجهة أزماتهم هو معرفة نقطة ضعف تطوّرهم ونهضة بلادهم التي تبدأ بالطاقات ولا تنتهي عند حدود التبعية.. وبالتالي محاربة الجهل بالمعرفة!

وهنا نعود إلى مقولة المفكر أنطون سعادة بأنّ «المجتمع معرفة والمعرفة قوة»، والجهل هو أساس الضعف والتخلف.

فالجهل والضعف اللذين سادا المجتمع اللبناني هما نتيجة الحصار المفروض على المعرفة والمؤسسات الخاصة بالإنتاج المعرفي، وبالتالي نشر الجهل القائم على العصبية الدينية والمذهبية والقويّة! الأمر الذي ساهم في تدمير لبنان على كلّ المستويات.

بناء على ما تقدّم، «تعتبر المعرفة القوة الناعمة لإنجاز القفزات النوعية في سلم الأمم، فهي رافعة للتقدّم والازدهار على أصعدة عدة، وبذلك، تتسابق الدول على إرساء الأسس المتينة لمجتمع المعرفة، المجتمع القادر على توظيف العلم لاتخاذ القرارات وتحقيق الغايات، عبر تعزيز الابتكار والإنتاج، والذي يحسن تطوير كفاءات الفاعل البشري في سبيل التنمية الإنسانية الشاملة. إنه المجتمع الذي يشحذ القوة، ويملك كلّ المقومات لمواجهة العقبات الناجمة عن الإرث التاريخي والواقع الجغرافي».

لذلك، يجب تعزيز الثقافة المعرفية المجتمعية، والتأكيد على أنّ المعرفة هي قوة الانطلاق إلى الحرية والإبداع وتحقيق المعجزات النهضوية. كلّ ذلك يبدأ بإصلاح قطاع التعليم والبحث العلمي في لبنان، لأنه يحتاج إلى رؤية جديدة، تحسن جودة المنتج التعليمي، وتطور مواهب الإبداع والقيادة عند الطلاب، مع إتاحة الفرصة أمام الباحثين، لتطوير العمليات البحثية والدراسات الدقيقة التي تساعد الدولة على وضع استراتيجيات وسياسات علمية لنهضة لبنان.

من تكثيف ملخّص لمجمل أوجاع الأمة وأزماتها، في وقت تخرج فيه المقاومة في فلسطين من معركة مع الإسرائيلي لتدخل معركة أخرى، على وقع الجرائم الإسرائيلية المتلاحقة، في ظل صعود غلاة اليمين المتوحّش، وهو صعود يتحفّز للعبور نحو الإقليم على وقع دمويته في نابلس وغزة، وسبق له أن اعتبر تفاهات كاريش مع لبنان خضوعاً لمسدس حزب الله.

قدرة المقاومة في لبنان على تفعيل قائمة أهدافها ومراميها، على وقع أيّ تحرّك ضد الإسرائيلي حتى ولو بصورة مناورة رمزية ينقلها الإعلام المباشر؛ تدل على مدى فضاء هذه القدرة ويدها الطولي، ولعله يتجاوز مدى ترسانة المئتي ألف صاروخ، التي يتداول عددها العبري في مدى دقّتها ومرمى نيرانها، وقد خلّت منها وعنّها هذه المناورة الرمزية، وقد كشفت عن بعض ما يكفي لبث رسائل النار اللبنانية جنوباً نحو وجهة واحدة، ولكنها وجهة تكفي للضغط على زناد الأخضر واليابس بما يخلط كل الأوراق ويعثر الملفات كافة.

أمانة وحدة الساحات، واستحقاقها الذي ظهر في تحذير السيد حسن نصر الله، خلال ثأر الأحرار، باعتبار المسؤولية الشرعية التي يمكن أن تفرض على حزب الله القيام بخطوة أو خطوات في المعركة، وهي معركة ثأر وردّ على اغتيال الشيخ خضر عدنان وكوكبة من قادة سرايا القدس، لتبدو ساحة الجنوب وجيل عامل تتوهّج بقرع طبول هذه المسؤولية وهذا القيام، وهو ما تجلّى للعين الإسرائيلية باستحقاق الحصانة لكل فلسطيني في كامل لبنان، كما هو في هذه المناورة، وقد تولّت مسؤولية تحريك المياه الساخنة في برنامج المحور عبر كل حركاته المتألّثة.

والإسلامي وحتى الدولي، باعتبار قضية القدس مسؤولية مشتركة بين كل المسيحيين والمسلمين في هذا العالم.

تعيش مدينة القدس وأقصاها وقياماتها أسوأ حقبة منذ احتلالها عام ١٩٦٧، بفعل تولّي اليمين المتطرف مقاليد الحكم في دولة الكيان الإسرائيلي، وما تلا ذلك من إجراءات تصعيدية على أرض الواقع تهدف إلى ترسيخ السيطرة اليهودية في القدس الشرقية، في سياق سياسة التهجير القسري وإخلاء المدينة من سكانها الأصليين.

تخضع مدينة القدس منذ احتلالها عام ١٩٦٧، إلى سياسة تهويدية منهجة وشاملة، من خلال بناء جدار الفصل العنصري، وهدم البيوت والمنشآت، وقتل السكّان، وأسرحهم، وإبعادهم، وسحب إقاماتهم، وتنفيذ المشاريع الاستيطانية المختلفة، وتدنيس أماكن العبادة الإسلامية والمسيحية، والقيام بحفريات تحت المسجد الأقصى المبارك، وفرض قوانين عنصرية، وغيرها من الإجراءات التعسفية بحق القدس ومقدساتها وأهلها.

وكانت قد جرت العادة أن يتوقّف الاحتلال عن هدم المنازل بمدينة القدس في شهر رمضان المبارك، بدعوى احترامه للشهر الفضيل، في محاولة لتجميل صورته أمام العالم، وفي السادس من آذار/مارس ٢٠٢٣، أوعز ما يسمّى «وزير الأمن القومي» الإسرائيلي إيتمار بن غفير، بمواصلة هدم المنازل خلال شهر رمضان، في تصعيد غير مسبوق، بنمّ عن عقلية وحشية متطرفة، لا تكتفّر بأي منظومة قيمية على هذا الكوكب.

وتأتي تعليمات هذا غفير بعد ثمانية أيام على اللقاء الخماسي في مدينة العقبة الأردنية، والذي جمع مسؤولين كبار من كل من فلسطين ومصر والأردن و«إسرائيل» والولايات المتحدة، أكّد فيه المشاركون على ضرورة الالتزام بخفض التصعيد على الأرض ومنع المزيد من العنف، وعلى أهمية الحفاظ على الوضع التاريخي القائم في الأماكن المقدسة في القدس قولاً وعملاً دون تغيير، وشددوا في هذا الصدد على الوصاية الهاشمية/ الدور الأردني الخاص.

وفي ضوء ما سبق، يمكن القول إن خطوة بن غفير، وما سبقها من منع السفير الأردني لدى «إسرائيل» من دخول الأقصى في كانون ثاني/يناير الماضي، وتعاقد عمليات اقتحام المستوطنين للمسجد الأقصى وتدنيسه، إضافة إلى الحفريات المتسارعة والغامضة في محيط الأقصى، تشكّل انقلاباً جديداً على كل التفاهات والاتفاقيات الموقّعة وعلى الشرعية

## هستيريا الكيان بعد المناورة

مشكلة بعض الساسة اللبنانيين أنهم لا ينتبهون إلى أن ما يقولونه من كلام سوء بحق ما تقوم به المقاومة ويفرّه كثير من اللبنانيين بالقياس والمقارنة مع حال كيان الاحتلال وتعليقات قاداته، فيعرفون أن الانزعاج الداخلي هو امتداد لغيظ يبدأ في تل أبيب وينتهي في واشنطن بعدما يعبر عددا من عواصم المنطقة التي تشارك القلق من معادلة، «مقاومة قوية تعني إسرائيل ضعيفة». وسواء كان الانزعاج من طرف من طرفي المعادلة، فالمنزعج من قوة المقاومة يقابله ويلتقي معه منزعج من ضعف الكيان، والحصيلة واحدة لترابط طرفي المعادلة عضويًا.

منذ اللحظة التي بدأت تنتشر فيها فيديوات وصور وأخبار المناورة التي أجرتها المقاومة، وقادة كيان الاحتلال لم يعرفوا الهدوء، وتصريحاتهم تكشف حجم التخبّط الذي دخلوا فيه، والتهديدات المتعدّدة التي أطلقوها بحق المقاومة تكشف حجم الرعب والأسئلة الوجودية التي فجّرتها المناورة تحت شعار «سنعبر وقادرون»، في الرأي العام داخل الكيان، ما احتاج هذه الجرعات من العنتريات أملاً بتهدئة الداخل دون جدوى، حتى انتقل الحديث إلى احتمالات حرب كبرى، ثمّ الحديث عن ملف إيران النووي، مروراً بفرضية اقدم المقاومة على ما وصفت الخطوة الخطيرة بإطلاق مسيرات من سورية نحو عمق الكيان، ولكنها تعبيرات مختلفة عن حال هستيريا اجتاحت الكيان بفعل العجز



عن التألم مع حقيقة أن المقاومة أعلنت انتهاء تحضراتها لعملية العبور، وأن أول مواجهة تندلع على جبهة الحدود اللبنانية الجنوبية سوف تحمل فرصة تحديد الساعة صفر لهذا العبور.

المقاومة التي كانت المبادرة بالخطوة الأولى سوف تكون الحاضر السياسي الأول في رسم ملامح المرحلة المقبلة مع الكلمة المرقبة للأمين العام لحزب الله السيد حسن نصر الله الخميس، والتي سوف تطفئ على كل العنتريات التي أطلقها قادة الكيان وسوف يستمع إليها المستوطنون بعناية بصفتها التشخيص الوحيد الذي يملك المصادقية في توصيف اللحظة الراهنة وما ينتظر الكيان، وسوف يبني المستوطنون خياراتهم على ما سوف يقوله السيد نصر الله، لا على ما سمعوه من بنيامين نتنياهو ويواف غالات وجنرالات الاحتلال.

الدولية بشكل أساسي.

كل ذلك يحدث وسط صمت عالمي معتاد نوعاً ما تجاه القضية الفلسطينية وهذا الصمت ليس إلا مؤامرة يمارسها المجتمع الدولي تشجع «إسرائيل» وتحرضها على اقتراف المزيد من الانتهاكات للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي، بما فيها إجراءات تهويد القدس الشرقية المحتلة.

وأن المركز الحقوقي اقتحام المسجد الأقصى ومصلياته، واعتقال مئات المعتكفين وحرمانهم من حرية العبادة، واستخدام القوة المفرطة في قمع المصلين وإعاقة عمل الطواقم الطبية، وشدد على أن القدس الشرقية مدينة محتلة، ولا تغير جميع الإجراءات التي اتخذتها سلطات الاحتلال في أعقاب احتلال المدينة في عام ١٩٦٧ من وضعها القانوني كجزء من الأرض الفلسطينية المحتلة.

وطالب المركز الحقوقي المجتمع الدولي، والمقرر الخاص المعني بحرية الدين أو المعتقد بالعمل على توفير حماية للمدنيين في الأرض الفلسطينية المحتلة بشكل عام، وفي مدينة القدس الشرقية بشكل خاص، بما في ذلك صون حريتهم في العبادة، وحماية مقدساتهم، و في ظل تكرار وتعاقد الاعتداءات الإسرائيلية على الأماكن المقدسة الإسلامية والمسيحية، دعا المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية بالإسراع في فتح تحقيق في الأحداث الخطيرة التي تجري في الأرض الفلسطينية المحتلة بما فيها مدينة القدس.

\*\*المواقف الدولية من القدس اتخذت الأمم المتحدة موقفاً ثابتاً من الاحتلال الإسرائيلي للقدس، وصدرت عنها عدة قرارات متعلقة بالأمر مثل قرار ١٨١ الذي صدر بعد أن أعلنت الحكومة الإسرائيلية أن القدس عاصمة أبدية موحدة لدولة «إسرائيل»، وهذا القرار لم يفض صيغة الاحتلال على مدينة القدس بالكامل، وإنما فقط على الأراضي التي احتلت عام ١٩٦٧، لكنه أدان احتلال تلك الأراضي واعتبره عملاً غير مشروع ومخالفًا للشرعية الدولية، وقد طرحت الأمم المتحدة عدة اقتراحات ومبادرات للإسهام في حل النزاع على مدينة القدس، ومنها مشروع يقسم القدس إلى شطرين ويقضى بأن يكون لكل من طرفي النزاع حق السيطرة على ذلك الجزء الذي تنص عليه الاتفاقية المطروحة. ورغم إجحاف القرارات الدولية تجاه أراضي القدس المحتلة عام ١٩٤٨ م، وتجاه حق الفلسطينيين في أن تكون القدس عاصمة لدولتهم المستقلة، لكن

الأمم المتحدة أكدت أن اتفاقية جنيف الاربعة تنطبق على جميع الأراضي الفلسطينية وغيرها من الأراضي العربية المحتلة عام ١٩٦٧ م، بما فيها القدس. وقف الاتحاد الأوروبي موقفاً إيجابياً تجاه قضية القدس وحقوق الشعب الفلسطيني وتمثل موقفه في وجوب قيام دولة فلسطينية وعاصمتها القدس على الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧ م، إلا أن المواقف الأوروبية تباينت ما بين الوضوح والغموض، فعلى سبيل المثال يتمثل موقف بريطانيا تارة في أن «إسرائيل» ملزمة بتنفيذ القرارات الدولية بشأن القدس والأراضي المحتلة عام ١٩٦٧، وبشفاية واضحة في القرار، وفي الوقت نفسه صارت تتبناه غالبية دول الاتحاد الأوروبي وقد جاء في بيان صادر عن الاتحاد الأوروبي أنهم يرفضون بشكل قاطع الاعتراف بالقدس كعاصمة لـ«إسرائيل»، وقرار أن أراضي القدس التي استولى عليها الإسرائيليون عام ١٩٦٧، هي أرض محتلة، ويجب حل النزاع حولها بالجلوس إلى طاولة المفاوضات. وقد كان لألمانيا موقف خاص تجاه ذلك حيث إن ألمانيا مازالت مقيدة بالشعور بالذنب بسبب مجازر النازية ضد اليهود، مع ذلك تحاول ألمانيا أن تظهر سياسة متوازنة تجاه القضية الفلسطينية والقدس على الأقل في مواقفها الرسمية. أما فرنسا فموقفها يتسم بالتأرجح واللعب على أكثر من وتر، حيث إن الموقف الرسمي الذي يعبر عن رفضه الاحتلال الإسرائيلي، وينادي بحل سلمي يضمن حقوق الشعب الفلسطيني لا يمكنه أن يخفي الطابع الاستعماري القديم، حيث إن المواقف الآن تتعلق بالمصالح بغرض فرض تواجد فرنسي في منطقة الشرق الأوسط وسعيًا لعدم تهميش دورها في المنطقة وعدم تعطيل مصالحها في المقام الأول. ولكن كل هذه المواقف هي حبر على ورق وهي مجرد قرارات صامتة لأن الاحتلال يفعل ما يحلو له في القدس وفي أرض فلسطين دون أي رادع أو أي رقابة ولا يمكن لأي جهة دولية أن تصدر أي قرار باعتقال شخصية اسرائيلية مثلا أو تسليمها للمحكمة الدولية لمعاقبتهم. على جرائم حرب ارتكبوها و فقط المقاومة وفصائل المقاومة الفلسطينية هي الرادع الأصيل لجشع الاحتلال ووحشيته وأرنا ذلك واضحا في القصف الأخير الذي استهدف غزة والمقاومة سطرت أروع ملاحم البطولة في التصدي للعدوان والهجوم أيضا.

الوقت